

الملخص التنفيذي

يتناول تقرير الكويت للتنافسية للعام 2017/2016 في إصداره الثاني عشر تحليل جوانب التنافسية المتعلقة بالاقتصاد الكويتي استناداً إلى نتائج التقرير العالمي للتنافسية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في العام 2016/2017، وقد بينت نتائج هذا العام أن دولة الكويت تحتل المركز 38 على المستوى الدولي في مؤشر التنافسية العالمية، وهو ما يمثل تراجعاً نسبياً في ترتيبها بأربعة مراكز مقارنة بالعام السابق 2016/2015 عندما احتلت دولة الكويت المركز 34. ومن بين عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية ظل ترتيب دولة الكويت كما هو الحال عليه في العام الماضي 2016/2015 حيث احتلت المركز السابع. وبشكل عام كما هو واضح من الجدول (1) التالي تؤكد البيانات المتعلقة بمؤشر التنافسية العالمية على أنّ وضع دولة الكويت التنافسي لم يسجل تغيرات جذرية خلال السنوات الخمس الماضية التي شهدت تفاوت ترتيب دولة الكويت ما بين المركز 40 في العام 2015/2014، والمركز 34 في العام 2016/2015.

جدول (1): مؤشر التنافسية العالمية – ترتيب دولة الكويت على مدى خمس السنوات الأخيرة

العام	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
ترتيب دولة الكويت	37	36	40	34	38

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، وحول مناخ بيئة الأعمال فيه. ويبدأ هذا الفصل بتقديم خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي خاصة النمو الاقتصادي والقطاع النقدي والمصرفي والتضخم المالي وسوق العمل والتجارة الخارجية والمالية العامة، كما يسلط الفصل الأول الضوء على بيئة الأعمال في دولة الكويت، حيث تبرز في هذا الشأن الاختلالات الكبيرة التي تتمثل أساساً في كثير من الجوانب ذات الصلة بممارسة الأعمال مقارنة بباقي دول العالم في ظل غياب الانسيابية والسهولة، وذلك استناداً على البيانات الصادرة عن "مشروع ممارسة الأعمال" لعام 2016 والذي تقوم بنشره مجموعة البنك الدولي، فوفقاً لأحدث بيانات مؤشر المجمع المعني بسهولة ممارسة الأعمال، فإن دولة الكويت تحتل الترتيب رقم 101 عالمياً في هذا المجال.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية بشكل تفصيلي، وهي تبين أن الكويت تحتل المركز الثامن والثلاثين عالمياً في مؤشر التنافسية العالمية، وبذلك تحتل الكويت المرتبة السابعة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة الرابعة على المستوى الخليجي متقدمةً على مملكة البحرين وسلطنة عمان (انظر الجدول 2). وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة الكويت كانت قد احتلت في العام 2016/2015 المركز الأربع والثلاثين عالمياً، وهذا يعني أنّ مرتبة درجة التنافسية للكويت قد تراجعت خلال العام الحالي بأربعة مراكز في الترتيب العالمي، بالرغم من هذا التراجع، لم يتدهور ترتيب الكويت في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، حيث حافظت على المركز السابع للعام الثالث على التوالي.

جدول (2): مؤشر التنافسية العالمية - نتائج 2016/2017

الدولة	الترتيب العالمي	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
سنغافورة	2	1
النرويج	11	2
الإمارات العربية المتحدة	16	3
قطر	18	4
السعودية	29	5
إستونيا	30	6
الكويت	38	7
البحرين	48	8
سلوفينيا	56	9
جمهورية سلوفاكيا	65	10
عمان	66	11
قبرص	83	12

كما يبرز الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع. ويتضح من النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن ترتيب الكويت قد تراجع إلى المركز 36 في هذا العام مقارنة بالمركز 33 عالمياً الذي حصلت عليه في العام 2015/2016، وهو ما يضعها في المركز السابع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية مقارنة بالمركز التاسع الذي حصلت عليه في العام الماضي، وتقدمت الكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي على البحرين وعمان في هذا المجال. وتحتل الكويت أيضاً المركز 70 عالمياً في مؤشر معززات الكفاءة في العام 2016/2017، وهو ما يعتبر تحسناً طفيفاً مقارنة بالمركز 72 في العام الماضي، ومع ذلك فقد ظل للعام الثاني على التوالي ترتيب الكويت في هذا المجال ضمن عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في المركز الحادي عشر وفي المركز الأخير من بين دول مجلس التعاون الخليجي. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع فيشير من خلال التقرير تحسن ترتيب الكويت من المركز 82 العام الماضي 2015/2016 إلى المركز 79 هذا العام، إلا أن ترتيب الكويت في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية قد تراجع من المركز الحادي عشر إلى المركز الثاني عشر بسبب التحسن الواضح للترتيب العالمي لسلطنة عمان خلال العام، وهو ما يجعل ترتيب دولة الكويت في المؤشر الثانوي لعوامل الإبداع الأدنى من بين دول مجلس التعاون الخليجي، هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ عددها 12 ركناً، منتهياً بخاتمة تلخص أهم العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت التي يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال، وتأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمة هذه العوامل وذلك للعام الثاني عشر على التوالي.

ويخصص الفصل الثالث من التقرير لموضوع الاستثمار في البنية التحتية كأحد المرتكزات الأساسية التي تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التنافسية، ويستعرض الفصل الواقع الحالي لأهم مشاريع البنية التحتية في الكويت ومتطلبات نجاح الاستثمار في هذا المجال بهدف تطوير الأداء التنافسي بما يساهم في تحقيق رؤية الكويت كمركز مالي وتجاري رائد في المنطقة، ويقدم التقرير في هذا السياق خطة عمل تقوم على أساس إعادة صياغة دور جهاز متابعة الأداء الحكومي كأحد أبرز الآليات التي تكفل إسهام الجهاز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنية التحتية، وذلك من خلال تشكيل فريق فني على درجة عالية من المهنية للقيام بالمهام وتوفير الأراضية التشريعية والقانونية لتوسيع مسؤوليات وصلاحيات الجهاز وإشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ قرارات مشاريع البنية التحتية المستدامة، كما قدم مجموعة من التوصيات من أهمها:

- توضيح الرؤية فيما يتعلق بدور الدولة في تحمّل المخاطر المستقبلية للاستثمار في البنية التحتية بما يساعد على تحفيز القطاع الخاص للخوض في هذا المجال.
- استخدام الأساليب العلمية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى تقديرات لحجم استخدام البنية التحتية بالمستقبل وتفعيل النتائج بما يساهم في الاستفادة القصوى من الموارد التي يتم توظيفها في البنية التحتية.
- توسيع قاعدة مشروعات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بما يضمن توفير التمويل الكامل من خلال القطاع الخاص.
- العمل على أن يتم إفساح المجال للبنوك الكويتية للاشتراك في توفير التمويل اللازم لإقامة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص لما له من أثر على الاقتصاد الوطني.
- إعادة توجيه الموارد المالية المتاحة لضمان التوازن في تطوير الموانئ بحيث يتم توجيه الاستثمار نحو رفع قدرة الموانئ القائمة حالياً وتلك المزمع انشاؤها.
- تهيئة الإطار القانوني والعملي من أجل تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحفيز أجهزة الدولة على الاستفادة من جهود الابتكار لدى القطاع الخاص.
- بناء استراتيجية وطنية للتسويق لمشاريع البنية التحتية العملاقة في خارج دولة الكويت لضمان استقطاب رؤوس الأموال العالمية ذات الخبرات في مجال الشراكة مع القطاع العام بمشاريع البنية التحتية.
- تقديم المزيد من التسهيلات القانونية والإدارية والضمانات اللازمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- الدفع بجهود تبسيط إجراءات التسجيل واستخراج الرخص وتقدير العمالة وغير ذلك من المعوقات التي ترفع من التكلفة على المستثمرين بمشاريع البنية التحتية.

- بناء نظام موحد لقياس وضمان جودة مشروعات البنية التحتية للجهات الحكومية المختلفة مبني على الالتزام بمعايير عالمية عالية الجودة مع مراعاة واقعية تلك المعايير ومرونتها لتتناسب مع مختلف المشاريع.
- اعتماد مجموعة من المعايير لعملية اتخاذ القرار وتحديد الأولويات لاختيار مشاريع البنية التحتية والمفاضلة فيما بينها بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد.
- تعزيز سياسات وبرامج استخدام الأراضي لمشاريع البنية التحتية وتطوير المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية.